

المقدمة

تحرّص قوانين الدول ودرساتيرها على حماية مواطني الدولة من اي اعتداء قد يطالهم سواء أكان هذا الاعتداء ماديا ام معنويا، وبلا شك فيه فإن تعرض خصوصية الافراد الشخصية الى الاعتداء او الإختراق هو مرفوض، ويُشكل مثلبة وفراغا تشريعيًا يتطلب معالجته والتصدي له بشتى الطرق والوسائل، لا سيما في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي نعيشه في وقتنا الحاضر، والذي أظهر ما كان مخبئًا، وكشف عن ما كان محاطا بسياج من العتمة والسرية، مما فسح المجال واسعاً امام كثرة الانتهاكات التي تطال الخصوصية الشخصية للأفراد بشكل دفع مشرعي بعض الدول الى تجريم هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها .

إشكالية الدراسة

يثير موضوع الخصوصية الشخصية إشكاليات عديدة، لعل من ابرزها غياب النص القانوني الذي من شأنه الحد من الاعتداءات التي تقع على الحياة الخاصة، فضلا عن ذلك فقد ادى التطور العلمي والتكنولوجي الحالي الى تزايد صور تلك الإعتداءات وتعددتها، والتي تنال من أهم ما يجب ان يبقى مستورا ومحجوبا على الاخرين، زيادة على ذلك فإن غياب ملاكات التحري والتحقيق في هذه الجرائم يزيد من تعقد مكافحتها بل وحتى مكافحة جزء منها .

منهجية الدراسة

يتطلب موضوع الدراسة اتباع المنهج التحليلي المقارن، وذلك لتعدد الاراء التي اثيرت وقيلت بهذا الصدد، فضلا عن ضرورة المقارنة بين النصوص القانونية لتشريعات الدول المنظمة له، للخروج بحصيلة من شأنها وضع الحلول النظرية والعملية لهذا الموضوع، بشكل يعين المشرع على وضع نصوص قانونية جديدة، تساعد القاضي الجزائي على حل المنازعات المعروضة امامه .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على اهم حق من حقوق الانسان وابرزها، ألا وهو الحق في الخصوصية الشخصية، التي يحرص الانسان من خلالها على المحافظة على مكونات نفسه وأعماق خلده وما يقوم

به من سلوك أو تصرف يعبر عنه دون التطرف في ذلك والابتعاد عن العزلة المطلقة، التي تدفعه إلى الانطواء على ذاته منقطعاً عن الآخرين، ولعل من أبرز صور هذا الحق هي حرمة المسكن وعدم إفشاء الأسرار وسرية المراسلات وحرمة الأحاديث الخاصة، والحق في الصورة والحق في السرية المعلوماتية ... الخ، لذلك فلا بد من إضافة الحماية الاجرائية والموضوعية لذلك الحق، ولا يكون ذلك الا بتحديد المقصود بالحياة الخاصة، وبيان اهم صور الاعتداء عليه .

خطة البحث

يحتم علينا موضوع الدراسة تقسيمه على فصلين، نتناول في الفصل الاول (مفهوم الجريمة المعلوماتية والحياة الخاصة)، إذ سنقسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، نعالج في الاول (مفهوم الجريمة المعلوماتية وخصائصها واشكالها)، نتعرض في المبحث الثاني الى (وسائل ارتكاب الجريمة المعلوماتية)، ونتعرض في المبحث الثالث الى (تأثير الجريمة المعلوماتية على الحياة الخاصة) .

في حين نتناول في الفصل الثاني (أبرز صور الاعتداء على الحياة الخاصة بواسطة المعلوماتية)، وسنقسمه على ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الاول (جرائم المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية)، ونتعرض في المبحث الثاني الى (التسجيل الصوتي وأثره على حرمة الحياة الخاصة)، ونعالج في المبحث الثالث (التصوير وأثره على حرمة الحياة الخاصة) .

ثم نختم دراستنا هذه بجملة من الإستنتاجات والتوصيات التي نسأل الله سبحانه وتعالى ان نكون قد وفقنا في إنجاز متطلباتها .